



اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية

356 / REX

" الشراكة من أجل الديمقراطية
والازدهار المشترك
للمنطقة الأورو - متوسطة "

بروكسيل في ، 12 سبتمبر 2012

تقرير معلوماتي

من القسم المختص بـ " العلاقات الخارجية "
حول

" دور المجتمع المدني في تحقيق الشراكة من أجل الديمقراطية
والازدهار المشترك للمنطقة الأورو – متوسطة "

المقرر : كارميلو سيدرون

المدير : غاي هاريسون

CES1427-2012_00_01_TRA_RI

شارع بيليار 99 – 1040 بروكسيل – بلجيكا

الهاتف : + 32 25469011 - فاكس : + 32 25134893 - الانترنت : <http://www.eesc.europa.eu>

قررت اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية، في 18 يناير 2012، طبقا للمادة 31 من نظامها الداخلي، أن تكلف القسم المختص بـ " العلاقات الخارجية " بإعداد تقرير معلوماتي حول :

*" دور المجتمع المدني في تحقيق الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار
المشترك للمنطقة الأورو - متوسطة "*

ولقد اعتمد القسم المختص بـ " العلاقات الخارجية "، المكلف بإعداد أعمال اللجنة فيما يخص ذات الموضوع، تقريره في 5 سبتمبر 2012.

☆

☆

☆

1. نتائج ومقترحات

اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية :

- ينبغي أن تتخذ اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية موقفا محددا وأن تشير بوضوح إلى أنها ستفضل العلاقات مع ممثلي الدول التي أعلنت وأكدت سيرها في طريق الإصلاح الديمقراطي، الاجتماعي والاقتصادي، وذلك بهدف قطع الصلة مع الماضي. كما ينبغي أن تصبح العلاقات مع الدول التي لا تحترم القيم الأساسية للحرية، الديمقراطية وحقوق الإنسان (الاقتصادية والمدنية) غير رسمية ولا تهدف سوى إلى دعم القوى الديمقراطية.
- وإذا لزم الأمر، ينبغي أن تدعم اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية المجالس الاقتصادية والاجتماعية (CES) المحلية بالدول الديمقراطية والحفاظ على علاقات التواصل مع المجتمع المدني المستقل والديمقراطي.
- يُقترح أن يتم إنشاء برنامج ملموس لدعم المجتمع المدني الديمقراطي في المناطق الأورو - متوسطة، على سبيل المثال منبر محايد للحوار والمناقشة حسب محاور تتعلق بأفكار موضوعية محددة بين المؤسسات، المجتمع المدني والجماعات المحلية، وذلك ما تم الشروع فيه بالفعل خلال القمة الأورو - متوسطة، حيث تم أيضا جمع الأطراف الجديدة المعنية، من أجل تبادل الخبرات، ونشر أنشطة دعم المجالس الاقتصادية والاجتماعية المحلية وأنشطة رصد خطط العمل الوطنية، وذلك من خلال القيام بدور الوساطة مع المنظمات والشبكات الأوروبية للمجتمع المدني.
- ينبغي أن تواصل اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية دعم عمل المؤسسة الأوروبية للتدريب والتي تضع وتنفذ برامج تدريبية للمدراء الجدد للمجتمع المدني، بما في ذلك النقابات وأرباب العمل.

اقتراحات من أجل الاتحاد الأوروبي :

- ينبغي أن يقوم الاتحاد الأوروبي بتقوية سياسته الخارجية وسياسة الجوار، وعلى وجه الخصوص في المنطقة الأورو-متوسطية. ينبغي عليه أيضا أن يدعم بوضوح سياسات دعم الديمقراطية والإصلاح بشكل يمنع عودة مراحل القمع أو إعادة إنتاج الأنظمة الاستبدادية والقمعية سواء كان ذلك محتملا أو ممكنا.
- ينبغي أن يدعم الاتحاد الأوروبي بشكل كامل السياسات التي تعزز المجتمع المدني، باعتباره الباعث الحقيقي لإرساء الديمقراطية وتحقيق النهضة الاجتماعية والاقتصادية.
- ينبغي أن يلعب الاتحاد الأوروبي دورا أساسيا في التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء في المنطقة الأورو-متوسطية، وذلك بإعادة إحياء الاتحاد من أجل المتوسط مع الاعتراف بمقترحات اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية وتطبيق سياسات إقليمية ودعم الشبكات المحلية والشبه دولية، بما في ذلك الخاصة بالاقتصاد الاجتماعي.
- لا تبدو الموارد والأموال التي تم جمعها من قبل الاتحاد الأوروبي لدعم وتقوية منظمات المجتمع المدني، وخاصة الشركاء الاجتماعيين والمنظمات الأخرى، مثل القطاع الزراعي، قادرة على مواجهة التحديات من أجل التعامل مع وضع استثنائي وعاجل في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط.
- توفير ممرات سهلة وفعالة لأموال الدعم (من خلال تبسيط البيروقراطية ودعم التدريب) حتى تصل إلى المجتمع المدني والجهات الفاعلة الغير حكومية.
- العمل على تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بشكل أكبر.
- التشجيع على إنشاء منظمات تستدعي مشاركة الشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني من أجل تتبع ومراقبة الاتفاقيات الثنائية (الاقتصادية والتجارية والسياسية)، وأيضا فيما يتعلق بعمليات الرصد و الشفافية في إطار استخدام الأموال الأوروبية.
- توفير وتعزيز فرص الحصول على الأموال الأوروبية لممثلي المجتمع المدني في المناطق النائية من الدولة واعتماد نهج استباقي في هذا الصدد.
- تعزيز مشاريع دعم الشباب والنساء بشكل أكبر.
- دعم مشاريع الحكم المحلي، وتعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني العاملة مع الهياكل المحلية واللامركزية.
- عدم اعتبار منظمات المجتمع المدني مجرد منظمات مستفيدة، ولكن شركاء حقيقيين عند تحديد البرامج الموجهة لهم.

اقتراحات من أجل الشركاء المجتمعيين والمجتمع المدني ككل :

- تعزيز مبادئ الديمقراطية والحوار والتسامح من خلال تحركاتهم.
- ينبغي أن يكون المجتمع المدني نفسه نموذجا للديمقراطية، ويطبق قواعد داخلية، حتى يتسنى اعتباره كفاعل موثوق به في مسيرة الإصلاح الجارية.

- ينبغي أن يعزز المجتمع المدني أيضا نشاطه ودوره في سياق الإصلاحات الجارية بشكل يمنع أي عودة محتملة للقمع والاستبداد.
- ينبغي أن يحرص على ضمان شكل جديد من أشكال الديمقراطية القائمة على المشاركة، وعلى مستوى السياسات المحلية كذلك، مع إيلاء اهتمام خاص لدور المرأة والشباب.
- ينبغي أن يزيد من قدرات شبكات جنوب - جنوب وشمال - جنوب، مع التأكيد على أهمية مساهمة الجامعات ومؤسسات التعليم الثانوي خاصة.
- ينبغي أن يشترك الشركاء الاجتماعيون مع حكوماتهم في الحوار الاجتماعي وأن يقوموا بدور فعال في التطوير المستقبلي للمجتمع المدني.

اقتراحات من أجل الحكومات الجديدة في جنوب البحر الأبيض المتوسط :

- احترام المبادئ الديمقراطية، وكذلك الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني وضمان حقها في الاحتجاج والتعبير بحرية، مع تجنب فرض أي قيود عليها (رسمية وغير رسمية) أو أي شكل من أشكال القمع، مادامت تعمل في إطار احترام الآخر وحقوق الإنسان الأساسية.
- احترام وتعزيز مبادئ عدم قابلية تجزئة وتقسيم الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 وكذلك الحقوق المدنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في البروتوكولات الملحقه به والبروتوكولات الإقليمية.
- دعم الجهود المبذولة لصالح الشباب والنساء، خاصة في مراحل الصراع والانتقال هذه، في جميع المجالات التي يمارسون نشاطهم من خلالها (الأسرة، العمل، التعليم، الصحة، الحقوق المدنية، الخ) ..
- السعي للحد من ظاهرة الفساد على المستويين الوطني والمحلي.
- الاعتراف بالمجتمع المدني بمختلف أشكال تعبيره كلاعب أساسي في العملية الديمقراطية والربط بينه وبين مراحل تحديد وتنفيذ السياسات الاجتماعية والتنمية فضلا عن الاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي.
- الاعتراف بالحوار الاجتماعي وضمان الاستقلال الذاتي للشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين في ما يخص المفاوضات.

2. مقدمة

2.1 لقد اتجهت اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية مرارا، قبل وبعد اندلاع ثورات "الربيع العربي" إلى التأكيد على دور ومساهمة المجتمع المدني في هذا الصدد، كما قدمت تحليلات ومقترحات متنوعة جدا، والتي كانت جميعها تميل نحو تعزيز وظيفة المجتمع المدني في دول المنطقة¹. حيث سعت اللجنة الأوروبية

¹ " حرية تكوين الجمعيات في دول الشراكة الأورو - متوسطة " (REX - 234 / 2008)؛ " تشجيع الجمعيات المدنية الممثلة في المنطقة الأورو - متوسطة " (REX 341 / 2011)، و" السياسة الخارجية الجديدة للأمن في الاتحاد الأوروبي و دور المجتمع المدني" (REX 319 / 2011)، " استراتيجية جديدة بخصوص الجوار المتغير " (REX 340 / 2011).

الاقتصادية والاجتماعية في الماضي إلى إقامة الحوار والعمل مع " شركائها " و/ أو المنظمات المماثلة لها في دول البحر الأبيض المتوسط، انطلاقاً من منطق الواقعية السياسية طبقاً لمهمة المفوضية الأوروبية²، بدون أن تكون المقومات الديمقراطية والصفة التمثيلية للعديد من هذه المنظمات شرطاً للتعاون الفعال. غير أن هذا الخيار لا يبدو أنه كان حكيماً في ما يخص دعم تنمية المجتمع المدني، على الرغم من أنه عكس إلى حد ما السياسة العامة للاتحاد الأوروبي.

2.2 يبدو هذا الأمر حتمياً وملحاً في ضوء ما تعيشه حالياً شعوب هذه الدول التي قامت بالثورة مسبقاً، وفي ضوء ما يحدث الآن في سوريا، ونتائج الانتخابات في كل من تونس ومصر مع الأخذ بعين الاعتبار ما يمكن أن ينتج في الدول التي يسود فيها مناخ هادئ ظاهرياً أو تلك التي تمر بمراحل الإصلاح.

2.3 ويأخذ هذا التقرير المعلوماتي بعين الاعتبار العمل الذي قامت به اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية حتى يومنا هذا، ولكن في نفس الوقت يعترف بقيمة مضافة بالنظر إلى الوضع الديناميكي جداً في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ولذلك يقترح تحديد مجالات عمل جديدة، سواء بالنسبة للمؤسسات الأوروبية أو لشركاء المتوسط. وعلى الرغم من أن الوضع لا يزال مرتبكاً، فمن الضروري أن تتحرك أوروبا بسرعة قصوى في مواجهة البحر الأبيض المتوسط ومراجعة سياساتها لتعكس بشكل أفضل الدور الأساسي الذي يمكن وينبغي أن يضطلع به المجتمع المدني في هذه المنطقة، باعتباره أداة حقيقية للشراكة.

2.4 تعترف اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية بوجود اختلافات هامة بين مختلف دول المنطقة والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من أجل تنفيذ سياسة الشراكة شمال - جنوب وجنوب - جنوب. كما أنه من المهم أن تقوم المفوضية الأوروبية أيضاً بالأخذ في الاعتبار هذه الاختلافات وترتكز كذلك على الممارسات الجيدة القائمة لتعزيز الديمقراطية في هذه المنطقة. تعتقد اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية أنه ينبغي أن تجد مسيرة الديمقراطية في هذه الدول والأخذ في التطور ركائزها داخل كل دولة منها على حدة، اعتماداً على تاريخها ووضعها كل منها. وهنا بالضبط وفي هذا السياق يتضح جلياً أن دور المجتمع المدني هو دور أساسي.

3. اعتبارات موجزة بشأن حالة المجتمع المدني

3.1 دائماً ما تميل الأنظمة الاستبدادية في كثير من البلدان إلى السيطرة و / أو قمع منظمات المجتمع المدني (OSC)، بما في ذلك التنظيمات النقابية وتنظيمات أرباب العمل، وذلك باستخدام مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات : كتنقيد حرية تكوين الجمعيات، تعقيد أو رفض إنشاء منظمات المجتمع المدني الجديدة، تمويل منظمات المجتمع المدني القريبة من السلطة، استيعاب بعض الجمعيات في إطار ما يسمى بجمعيات المجتمع المدني " اللطيفة " ، تهيمش الجمعيات التي تعتبر " خطيرة "، وما إلى ذلك. لقد ساهمت كل هذه العوامل، بالإضافة إلى غياب الديمقراطية الداخلية، الثغرات الأيديولوجية والدينية، والبرامج الفارغة المحتوى، في وجود مجتمع مدني ضعيف ومتنقسم.

² راجع المهمة الموكلة إلى اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية من طرف مسار برشلونة.

3.2. ومع ذلك، يجب أن ندرك أنه خلال العقد الماضي، وعلى الرغم من هذه الظروف، فقد ناضل جزء بسيط من المجتمع المدني، بدلا من الجلوس مكتوفي الأيدي، من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان و الديمقراطية، وقد شهد ذلك ولادة الاحتجاجات والمقاومة السياسية، والتي اعتمدت عليها عملية الإصلاح الأخيرة. في الوقت نفسه، زادت الأزمة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية مما ساهم في تأجيج مشاعر السخط والإحباط لدى الشعب وبالتالي تزايد القمع الممارس من طرف الحكومة تحت أشكال مختلفة. فبالنسبة للغالبية العظمى، تعتبر أحداث سنة 2011 هي أيضا نتيجة للوضع الاقتصادي غير المستقر في بعض البلدان حيث يستولي عدد قليل من الأفراد على ثرواتها وتتركز في أيديهم (انظر مثلا الوضع المزري في المناطق الريفية) وكذلك نتيجة لرغبة قوية في المشاركة الديمقراطية.

3.3. لقد كان هذا الوضع هو السبب الرئيسي لإثارة أحداث "الربيع العربي"، والذي أثار الكثير من الآمال بين السكان المحليين وتوقعات في الرأي العام الأوروبي والعالمية. فما هي الأدوات التي من شأنها تعزيز الإصلاحات التي بدأت؟ كيف يمكننا التعامل بواقعية والتزام مع التوقعات الناشئة بين المواطنين، سواء في جنوب البحر الأبيض المتوسط أو في الدول الأوروبية؟ إن أجوبة الاتحاد الأوروبي حاليا جزئية وغير كاملة، كما هو حال الإصلاحات الملتزم بها في المنطقة الأورو - متوسطة. توجد بالفعل مخاطر كامنة لإعادة إنتاج كارثية لنظم استبدادية أو شعبية بنفس القدر. تبدو الإصلاحات الديمقراطية طويلة وصعبة حيث يتعين تتبع عملية الإصلاح بمرافقة قوى المجتمع المدني.

3.3.1. العناصر الداخلية المحددة للمجتمع المدني : الديمقراطية – الحقوق – الاقتصاد

3.3.1.1. الثقافة ، الدين ، المواطنة

لعل من بين الأسس الرئيسية والأسباب الجوهرية لدور المجتمع المدني هو الاعتراف المتبادل الكامل بقيم مستقلة ومشاركة ذات أولوية في المجال الثقافي. والتي ينبغي تطبيقها في كل زمان ومكان، ولكن بصفة خاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي تعتبر مجال التقاء ونشأة الثقافات والأديان. إن الاعتراف المتبادل بالقدرة على خلق الثقافة والثقافات هو أساس ومصدر ولادة مجتمع مدني، متعدد في أشكاله وتمفصلاته ويكون مستقلا عن مؤسسات الدولة وسياساتها. فعلى وجه التحديد في الدول التي يقال عنها اليوم إسلامية، حيث يسود التدين بالدين الإسلامي، فإن العامل الديني في الواقع يلعب دورا هاما في التحركات الاجتماعية، القانونية والسياسية. فالاعتراف بهذا المكون التاريخي الخاص (ثقافي بل ومؤسسي أيضا) لا يمنع من بناء المجتمعات والمؤسسات الديمقراطية، شريطة أن ترفض السلطات الدينية و / أو ذات التوجه الديني التطرف والتعصب، والتي تعتبر خطرا حقيقيا على الديمقراطية. فإذا تم وضع الدين بدلا من ذلك في نفس سياق الأولوية المعطاة للنمو المدني والإنساني وتبنى موقفا يتسم باحترام سائر المعتقدات الدينية والفلسفية والثقافية الأخرى، بفكر علماني، آنذاك يمكن أن يضطلع بوظيفة ديمقراطية هامة، وهذا هو الهدف الذي ينبغي أن نسعى لتحقيقه. لقد اقتنعت اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية بأنه ليس من الضروري ولا المهم نسخ التقاليد الخاصة أو المكتسبات الفلسفية التي تتميز بخصوصيتها وقيمتها المتفردة في الديمقراطية الأوروبية أو في أجزاء أخرى من العالم،

ولكن من الأهمية بمكان وجوب ضمان الحقوق الكلية، الفردية والجماعية للأشخاص³ والأشكال المنظمة للمجتمع المدني في ظل السياقات الثقافية، الدستورية والمؤسسية لمختلف الدول. ولذلك، ينبغي تشجيع المبادرات بين - الأديان وبين - الثقافات والتي تعزز السعي المشترك لإرساء مبادئ حقوق الإنسان، السلام الاجتماعي والديني والتنمية على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، باسم مبادئ لا تزال صالحة إلى يومنا هذا وتعود أصولها إلى هاتين الضفتين على وجه التحديد.

3.3.1.2. العناصر الخارجية

في عصر العولمة والتي لا تؤثر فقط على الاقتصاد والمالية، من الصعب أن نصدق أن هذه المنطقة يمكن أن تجد وحدها، واعتمادا على مواردها الداخلية فقط، حلا لحالة عدم الاستقرار والأعمال الجائرة والتخريب الحاصل حاليا. وفي هذا الصدد، من الضروري أن يلعب الاتحاد الأوروبي دورا أكثر نشاطا، مباشرة (خاصة من خلال السياسة التجارية، على سبيل المثال) ومن خلال المنظمات الدولية، وليس فقط بالاعتماد على سياسة الشراكة التي ينتهجها.

3.3.1.3. إن مستقبل هذه الدول يعتمد إلى حد كبير على نجاح الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني في التنمية

الديمقراطية. ففي غياب قوة مدنية دائمة، سوف نرى ترسيخا للاتجاهات الملائمة لإعادة إنتاج أنظمة سلطوية في أشكال أكثر أو أقل وضوحا. لذا يجب الحفاظ على إنجازات المجتمع المدني في مجموعها: تلك الخاصة بالشباب وبالجماعات الأخرى في المجتمع المدني المنظم، حيث ينبغي الدفاع عنها والعمل على دعمها من خلال برامج محددة من المفوضية الأوروبية. وهذا ينطبق بشكل خاص على مصر وليبيا، والجزائر، والمغرب، هذه الدول التي شهدت ولا تزال محاولات مختلفة لردع الاحتجاجات.

4. الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك : سبل العمل والأولويات

4.1. تعرّف المفوضية الأوروبية الديمقراطية بأنها " متينة " عندما تمارس عملا مستمرا وشاملا في المجتمع،

حيث لا تقتصر على الانتخابات ولكن تتطلب مجموعات من المواطنين والجمعيات كأدوات نشطة ودائمة في العملية الديمقراطية. فالمجتمع المدني يساهم بشكل فعال في الحياة الديمقراطية اليوم ولا بد من الاعتراف الكامل بدوره كفاعل مسؤول عن الديمقراطية والازدهار المشترك. وذلك عندما تصبح الديمقراطية تشاركية ومفتوحة أمام تدخلات المجتمع المدني⁵.

³ . طبقا لمقتضيات الإعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة 1948 والبروتوكولات الملحقة به.

⁴ . إصدار (2011) 303 نهائي.

⁵ . راجع أيضا الوثيقة الأخيرة للمفوضية الأوروبية حول سياسة الجوار (التواصل المشترك مع البرلمان الأوروبي، مع المجلس، مع اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية ولجنة الأقاليم - التمسك بالتزامات سياسة الجوار الأوروبية الجديدة، مرفق (2012) 14 نهائي).

4.2. ينبغي التفكير بجدية في دعم المجتمع المدني والعمل الديمقراطي على المدى المتوسط والطويل⁶ حيث تمثل المرحلة الحالية ربما مرحلة تحديد وظهور لشركاء المحتملين من المجتمع المدني والتآلف معهم.

4.3. تعتقد اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية أن المنطقة الأورو-متوسطية تعتبر منطقة رئيسية من أجل سلام واستقرار أوروبا. إن هذه القيم نفسها التي نشاركها في أوروبا هي التي يجب أن تقود كل عمل لاحق في المنطقة. حيث ينبغي أن يركز العمل الأوروبي على القيم العالمية من احترام لحقوق الإنسان، الحق في الحرية والديمقراطية، الحقوق الاجتماعية، حقوق المرأة والحق في تكوين الجمعيات.

4.4. منذ أن تم نشر الإصدارين⁷ بواسطة اللجنة والنسخة الجديدة من برنامج الجوار (مايو 2011)، حدثت تغييرات كثيرة في السياق الجيوسياسي، وكما هو متوقع: تم منح الأولوية على المستوى الأوروبي، للمسائل المالية، قوة الأزمة الداخلية، عدم الاستقرار في العديد من المناطق، الصراع المفتوح في سوريا والإصلاحات الغير مكتملة في مجموع المنطقة.

4.5. في إطار سياسة الجوار، تبنت اللجنة مقاربة "الأكثر للأكثر" ("more for more")، بمعنى استراتيجية التشجيع. فكلما استوفت أي دولة المعايير المحددة من طرف الاتحاد الأوروبي، كلما تم "دعمها" سياسيا وماليا. ومن بين هذه الأهداف، ينبغي الإشارة بصفة خاصة إلى أولئك الذين ارتبطوا بدعم قوي للمجتمع المدني - و إدماجه في عملية صنع القرار. غير أنه ينبغي إعادة النظر في سياسة التشجيع هذه في حالة حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، لذلك يجب إيجاد وسيلة لعدم التخلي عن الدولة ولكن تقديم دعم مباشر لمجتمعها المدني⁸.

4.6. وفي السياق نفسه، يمكن أيضا تعزيز العلاقات مع بعض البلدان التي بدأت بالفعل في سلسلة من الإصلاحات الهامة (مثل المغرب) وتشجيع جهودها ومشاركة المنهجيات. حيث يمكن تقدير بعض الممارسات الجيدة المتداولة في هذه الدول واستخدامها من منظور تعاون الجنوب - جنوب⁹.

4.7. إن ضرورة التوسع وحيثما كان ذلك ممكنا من خلال زيادة المساعدات المالية، سمحت بتعزيز برامج التبادل بين الشعوب (الشباب، إيراسموس، تيمبوس) التابعة للمفوضية الأوروبية، بعيدا عن الفرص الحالية (آلية تمويل المجتمع المدني، المجتمع المدني / جنوب، شباب IV والدعم في مجال المساواة بين الرجال والنساء). لاسيما أنه تم اقتراح بناء جسور للتعاون والتأزر بين هذه البرامج وتلك المخصصة لبرنامج التعاون الإقليمي (برنامج CBCMED - التعاون عبر الحدود في البحر الأبيض المتوسط).

⁶ إعلان اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية حول موضوع " تنامي تأثير سياسة الاتحاد الأوروبي للتنمية : برنامج من أجل التغيير / المقاربة المستقبلية لدعم ميزانية الاتحاد الأوروبي لصالح الدول الأخرى " ، الجريدة الرسمية للجنة رقم 229 بتاريخ 31.07.2012، ص: 0133 - 0139، وإعلان اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية حول " مشاركة المجتمع المدني في سياسات التنمية والتعاون من أجل التنمية التي تم تنفيذها من طرف الاتحاد الأوروبي " ، الجريدة الرسمية للجنة رقم 181 بتاريخ 21.06.2012، ص: 28 - 34.

⁷ إصدار (2011) 303 نهائي وإصدار (2011) 200 نهائي.

⁸ انظر البرنامج الأخير المقترح من طرف اللجنة الأوروبية حول تحديث بيلاروسيا : http://ec.europa.eu/commission_2010-2014/fule/headlines/news/2012/03/20120329_en.htm

⁹ بما في ذلك اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الاتحاد الأوروبي.

- 4.8.** ينبغي أيضا نشر المناقصات المتعلقة ببرامج المفوضية الأوروبية على المستوى اللامركزي بشكل يجعلها قادرة على الوصول إلى جميع أنحاء البلاد، حتى النائية منها. وينبغي أيضا الإشارة إلى الوضعية الصعبة التي توجد فيها الجمعيات التي تدعمها الأموال الأوروبية والأمريكية، أساسا ، خاصة في بعض البلدان مثل مصر، حيث تخضع لدعاية سلبية من طرف الدولة.
- 4.9.** يجب أن يرتبط المجتمع المدني في المنطقة بإعداد سياسات الجوار و ذلك، في أقرب وقت ممكن، من أجل تقديم مساهمته في التخطيط للتعاون الخارجي في سياق مرحلة وضع البرنامج 2014 - 2020.
- 4.10.** ينبغي أن يكون هناك أيضا مجال لإعطاء الفرصة لتوفير تدريب خاص للشركاء الاجتماعيين من أجل تعريفهم بموضوعات التفاوض والتشريعات الدولية في عالم العمل. حيث لا بد من تقييم مختلف مراحل الانضمام إلى اتفاقيات منظمة العمل الدولية.
- 4.11.** يمكن أيضا للأداة DCFTA (*Deep and Comprehensive Free Trade Agreements*) ، اتفاقيات التجارة الحرة المعمقة والشاملة)، وهي الاتفاقيات التي يتفاوض الاتحاد الأوروبي حاليا بشأنها مع كل من المغرب، تونس، الأردن ومصر، أن تشكل إمكانية إضافية لمشاركة المجتمع المدني (وكذلك العمل على الازدهار في بلدان البحر الأبيض المتوسط). حيث أن هذه الاداة توجد بالفعل في مرحلة متقدمة من التفاوض فيما يتعلق بكثير من بلدان الشراكة الشرقية. وهدفها هو تحقيق مزيد من التقارب في المعايير المطبقة في التجارة والتنفيذ الكامل للمكتسبات المجتمعية في هذا المجال. ووفقا للممارسات الجاري بها العمل في السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي، فإنه ينبغي على القسم المختص بتحقيق التنمية المستدامة لكل DCFTA توقع إنشاء هيئة مشتركة للرصد تضم ممثلين عن المجتمع المدني. حيث ينبغي أن ترتبط اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية مباشرة مع هذه الهيئة.
- 4.12.** يجب أن تكون أدوات تقوية قدرات المجتمع المدني والمؤسسات حديثة وفعالة ومبتكرة، تتجاوز مرحلة الحلقات الدراسية، وتضمن آليات من أجل الرصد والمساعدة التقنية والتدريب.
- 4.13.** ينبغي إيلاء اهتمام خاص بالمجتمع المدني الذي يعزز دور الشباب في عملية صنع القرار على المستوى المحلي والإقليمي. حيث ينبغي أن يشارك هؤلاء على وجه الخصوص في تحديد السياسات العامة المتعلقة بالقضايا الاقتصادية وفرص العمل. تستحق وضعية المرأة أيضا اهتماما ماثلا، بشكل يضمن للمرأة الأمان، المشاركة وتكافؤ الفرص¹⁰.
- 4.14.** لا توجد ديمقراطية تامة أو تنمية وازدهار مشتركين ومستدامين دون تعزيز مبادئ الديمقراطية والمشاركة على المستوى المحلي. لذلك ينبغي تشجيع المبادرات المحلية وبرامج التنمية ودعم الجماعات العامة المحلية والمجتمع المدني، بالتوازي مع اللامركزية السياسية والإدارية. إن العلاقات بين الجماعات أو الهيئات المحلية والمجتمع المدني، هي التي ينبغي تنسيقها إلا أن تحديد أدوار كل منها على حدة أيضا، يعتبر من

¹⁰. انظر برنامج دعم النساء، المقترح من طرف اللجنة الأوروبية في أبريل / مايو 2012.

مفاتيح الاستقرار والديمقراطية. لذا تحت اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية الجمعية الإقليمية والمحلية الأورو-متوسطية (ARLEM) على إدراج بُعد التعاون مع المجتمع المدني في عملها. وتقترح أيضا تعزيز بعد المجتمع المدني في برامج الاتحاد الأوروبي من أجل المتوسط¹¹، مع العمل على تنفيذ الاقتراح الداعي إلى التباحث حول نظام أساسي لجمعية المجالس الاقتصادية والاجتماعية و/أو المؤسسات المماثلة في المنطقة الأورو-متوسطية.

4.15. لقد اكتسب الاتحاد الأوروبي بعض الخبرة في مساعدة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال ديمقراطي (على سبيل المثال في البلقان وشرق أوروبا). إن الدعم المقدم للمجتمع المدني يجب أن يستند على الممارسات الجيدة المشتركة النابعة من الخبرات التي سجلت مع دول الشرق والجنوب، مع تجنب أخطاء الماضي. وبهذا المعنى ، ينبغي:

- دعم منظمات المجتمع المدني التي تطور بداخلها حكما ديمقراطيا كاملا بقوة ؛
- التركيز على النتائج على المدى المتوسط والطويل أكثر من الأساليب والتسيير الإداري للعمل ؛
- تشجيع شبكات الجمعيات والتعاون بين الثقافات، بين الديانات، بين الحقول الدراسية، بين المؤسسات (الجماعات المحلية / المجتمع المدني، العام / الخاص، العام / التوأمة، التعاون العابر للحدود، إلخ ...) ؛
- تقوية شبكات المجتمع المدني التي تجمع، بشكل جزئي أو كلي ، بين عملية بناء الديمقراطية وازدهار المنطقة المعنية، مع عقد اهتمام خاص للشركاء الاجتماعيين ؛
- تشجيع التعاون العام / العام، وخاصة على هيئة التوأمة بين الجماعات المحلية.

4.16. وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء مؤسسة من أجل الديمقراطية هو أمر في طور الانتهاء حيث ينبغي لها ان تقدم المزيد من الأدوات الفعالة إلى المجتمع المدني في حالة وجوده في وضعية صعبة (إجراءات شكلية أقل ، إلخ.). كما ينبغي دعم البرامج المشتركة بين الجماعات والتي تستهدف أساسا المجتمع المدني الذي ينسج شبكات على المستوى الإقليمي، ويطور التعاون عبر الحدود (في منطقة البحر الأبيض المتوسط)، وكذلك أيضا فيما بين بلدان الجنوب، والذي يتميز بحكم محلي وقاعدة حقيقية من الجمعيات تخضع لمراقبة مستمرة وصارمة، كما هو الأمر في حالة نقابات العمال وأرباب العمل.

4.17. ويمكن للتعاون الإقليمي (بتشجيع من المفوضية الأوروبية) أن يعتمد على دعم مالي كبير وخبرة واسعة. وينبغي أن يُمنح - وهذه هي القيمة المضافة للاقتراح - مكانة خاصة في التعاون مع المجتمع المدني. ويمكن أيضا أن يتم تعزيز الاتصالات المباشرة بين أطراف المجتمع المدني على كل من ضفتي البحر

¹¹. الإعلان الختامي للقمّة الأورو – متوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة، روما، 10 – 12 نوفمبر 2010.

الأبيض المتوسط (بمساعدة الآليات المناسبة والتآزر)¹²، وخاصة من خلال تحديد شروط أكثر يسرا من أجل الحصول على التأشيرات.

4.18. وعلى الرغم من الحالة الصعبة والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ينبغي التعجيل في إطار السياسات الأورو - متوسطة، بإرساء أشكال الديمقراطية التشاركية - وهو التعريف المعطى لمرحلة التطور الراهن للديمقراطية. ينبغي أن تركز العملية الشاملة¹³ أيضا على سياسات التنمية الاقتصادية. كما توجد أداة مفيدة ينبغي التركيز عليها وهي قانون الممارسة الجيدة للمجلس الأوروبي من أجل المشاركة المدنية في عملية صنع القرار (2009)¹⁴. ويمكن للمجالس الاقتصادية والاجتماعية المحلية في الدول المعنية أن تلعب دورا مهما في هذا السياق.

4.19. ينبغي دعم القادة المعروفين في المجتمع المدني، من خلال آليات الاعتراف الرسمية وغير الرسمية، وملء الفراغ الذي تركته الأنظمة السابقة.

4.20. ينبغي تشجيع التنقل وتبسيط إجراءات الحصول على التأشيرات باعتبارها أوجه أساسية لدعم المجتمع المدني. وترحب اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية باعتراف المفوضية دمجها في السياسات الأوروبية التي تخص مجال الهجرة. كما ينبغي أن يساهم هذا الأمر في تسهيل الاندماج المتباين للدول الأورو - متوسطة في سياسات الاتحاد الأوروبي.

4.21. تحمل تشريعات دول حوض البحر الأبيض المتوسط في بعض الحالات العوامل المواتية لعمل وتطوير المجتمع المدني. ومع ذلك، فإن عدم وجود القدرة على الاستماع وتحقيق القواعد الموجودة على أرض الواقع يخلق فجوة بين خطاب الديمقراطية والعمل الديمقراطي الحقيقي. ولذلك فمن الضروري تعزيز وتشجيع ممارسات التشاور والاستماع إلى المجتمع المدني، بما في ذلك التفاوض بشأن الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف حول التجارة الحرة.

بروكسيل، في 5 سبتمبر 2012.

¹² انظر مختلف برامج التعاون عبر الحدود.

¹³ انظر نتائج المنتدى من أجل مستقبل الديمقراطية (المجلس الأوروبي)، <http://www.coe.int/fr/web/coe-portal/what-we-do/democracy/forum-future-of-democracy>

¹⁴ http://www.coe.int/T/NGO/code_good_prac_fr.asp

رئيس
القسم المختص بـ " العلاقات الخارجية "

ساندي بويل
